

التمكين الشبابي بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية نحو نموذج سعودي للتنمية المتوازنة

Youth Empowerment: Between Self-Reliance and Social Responsibility Towards a Saudi Model for Balanced Development

الدكتور: مهنا بن يوسف المخايطة - جامعة الملك فيصل، (المملكة العربية السعودية malmakhayitah@kfu.edu.sa)

تاريخ القبول : 22-05-2026

تاريخ الارسال : 11-05-2026

ملخص

تناقش الدراسة التمكين الشبابي في المملكة العربية السعودية باعتباره عملية اجتماعية وتنموية متكاملة تتجاوز المفهوم التقليدي المرتبط بالتوظيف والتدريب المهني. وتركز على العلاقة بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية بوصفهما عنصرين متكاملين لإنتاج فاعلية شبابية متوازنة. واعتمدت الدراسة منهجاً نظرياً نقدياً لتحليل المفاهيم السوسيولوجية والتنموية المرتبطة بالتمكين، مع الاستناد إلى التحولات التي أفرزتها رؤية السعودية 2030. وأظهرت النتائج أن التمكين الحقيقي يتحقق عبر دعم المبادرة الفردية ضمن إطار يحافظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار المؤسسي. كما تسهم الدراسة في تقديم نموذج عربي معاصر للتنمية المتوازنة يمكن الاستفادة منه في مجالات الشباب والسياسات الاجتماعية والتنموية.

الكلمات المفتاحية:

التمكين الشبابي، الاستقلال الذاتي، المسؤولية المجتمعية، التنمية المتوازنة، رؤية السعودية 2030.

Abstract

This study examines youth empowerment in Saudi Arabia as a comprehensive social and developmental process that goes beyond the traditional focus on employment and vocational training. It emphasizes the relationship between self-autonomy and social responsibility as complementary dimensions for creating balanced youth agency. Using a critical theoretical approach, the study analyzes sociological and developmental concepts related to empowerment within the context of Saudi Vision 2030 transformations. The findings indicate that genuine empowerment is achieved by supporting individual initiative within a framework that preserves social cohesion and institutional stability. The study also contributes to developing a contemporary Arab model of balanced development applicable to youth, social policy, and sustainable developmental strategies.

Keywords:

Youth Empowerment, Self-Autonomy, Social Responsibility, Balanced Development, Saudi Vision 2030

1. مقدمة:

لقد أصبحت قضايا الشباب في العقود الأخيرة من أكثر القضايا التصاقاً بالتحويلات التنموية العميقة التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، ليس باعتبار الشباب فئة عمرية مستهدفة بالسياسات العمومية فحسب، بل بوصفهم فاعلين اجتماعيين تتقاطع في مساراتهم رهانات الاقتصاد والعمل والتحويلات القيمة وإعادة تشكيل الهوية والاستقرار الاجتماعي. وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم التمكين الشبابي مفهوماً تقنياً محايداً يُحتزل في التشغيل أو التدريب أو الدعم المالي، بل أصبح مفهوماً مركباً ينطوي على أبعاد اجتماعية ورمزية وأخلاقية، ويتجاوز منطق الإدماج الوظيفي نحو إعادة تعريف موقع الشباب داخل المشروع التنموي ككل، وذلك في انسجام مع المقاربة القدرانية التي ترى التمكين توسيعاً للحريات والقدرات الفعلية للأفراد (Sen, 1999: 34-37) ومع القراءات السوسيولوجية التي تُبرز التمكين بوصفه مساراً للفاعلية الاجتماعية وإعادة التمتع داخل علاقات القوة، لا مجرد امتلاك للموارد المادية (Kabeer, 1999: 435-440)

ويكتسب هذا التحول في دلالة التمكين أهمية خاصة في السياقات التي تشهد انتقالاً تنموياً متسارعاً، حيث تتغير أنماط العمل، وتتوسع متطلبات الفاعلية الفردية، دون أن تختفي في المقابل الأطر الاجتماعية التي تمنح الفعل معناه واستقراره. ففي مثل هذه السياقات، لا يُقاس تمكين الشباب فقط بقدرتهم على الاندماج الاقتصادي، بل بمدى قدرتهم على بناء مسارات حياتية مستقرة ومعترف بها اجتماعياً، تجمع بين الاستقلال النسبي وتحمل المسؤولية داخل الجماعة. وهو ما تنبّهت إليه مبكراً الأدبيات السوسيولوجية العربية في نقدها لاختزال التحول الاجتماعي في بعده الاقتصادي الصرف (بركات، 2000: 25-32)

وفي المملكة العربية السعودية، يندرج النقاش حول التمكين الشبابي ضمن سياق تحولي أوسع ارتبط بإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة وسوق العمل والمجتمع. وقد شكّلت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الإطار الاستراتيجي لهذه التحويلات، وذلك من خلال تأكيدها على الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز مشاركة الشباب في سوق العمل وإيلائهم الأولوية القصوى، وتنمية مهاراتهم وتعزيز قدراتهم. ودعم روح المبادرة والابتكار لديهم، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي بوصفه ركيزة للاستقرار والتنمية المستدامة. (Vision 2030, 2016)

ويمكن فهم هذا التوجه في ضوء التحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع السعودي في المرحلة الراهنة. فلم يعد دور الشباب يقتصر على الاندماج في سوق العمل فحسب، بل أصبح يُنظر إليهم بوصفهم فاعلين رئيسيين في مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه فإن تمكين الشباب في هذا السياق لا يرتبط فقط بتعزيز فرص التوظيف أو تنمية المهارات، بل يتصل كذلك بتوسيع قدرتهم على المبادرة والمشاركة في بناء المجتمع، بما يحقق التوازن بين متطلبات الفاعلية الفردية والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

ويزداد الاهتمام بقضايا تمكين الشباب في المملكة العربية السعودية في ضوء الخصائص الديموغرافية للمجتمع السعودي، حيث تُظهر البيانات الإحصائية أن فئة الشباب تمثل النسبة الأكبر من السكان. فبحسب بيانات تعداد المملكة العربية

السعودية لعام 2023م والصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، يشكّل السعوديون الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة نحو 71٪ من إجمالي السكان السعوديين، وهو ما يعكس الطبيعة الشابة للمجتمع السعودي. (الهيئة العامة للإحصاء، 2023) وتُظهر الأدبيات التي تناولت التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السعودي أن إدماج الشباب في مسارات العمل والتنمية لا يتم بمعزل عن البنية القيمية والمؤسسية للمجتمع، سواء من حيث تنظيم سوق العمل وسياسات الدولة (Hertog, 2017)، أو من حيث تأثير الأسرة والاعتراف الاجتماعي والاستقرار المهني في تشكيل خيارات الشباب ومساراتهم. (Ramady, 2015) وعليه، فإن تمكين الشباب في هذا السياق لا يُفهم بوصفه انتقالاً خطياً من التبعية إلى الاستقلال الفردي الكامل، بل بوصفه مساراً اجتماعياً تفاوضياً تُعاد من خلاله صياغة أدوار الشباب وحدود فاعليتهم داخل منظومة من الالتزامات المتبادلة.

ومن هنا، تبرز إشكالية التمكين الشبابي في المجتمع السعودي بوصفها إشكالية تتعلق بتحقيق توازن بنيوي بين منطقتين متداخلتين: منطق الاستقلال الذاتي الذي تفرضه تحولات العمل ومتطلبات الكفاءة، ومنطق المسؤولية المجتمعية الذي يستند إلى الانتماء والتماسك الاجتماعي. غير أن هذه العلاقة غالباً ما تُطرح في الخطاب العام إما بوصفها حالة انسجام بديهية، أو بوصفها تعارضاً حاداً، دون مساءلة علمية كافية لكيفية تشكّلها فعلياً داخل السياسات والمؤسسات والممارسات اليومية للشباب.

انطلاقاً من ذلك، تطرح هذه الدراسة إشكالياتها المركزية حول كيف يُفهم التمكين الشبابي في المملكة العربية السعودية بوصفه مساراً اجتماعياً وتنموياً مركّباً، تتقاطع فيه متطلبات الاستقلال الذاتي مع رهانات المسؤولية المجتمعية، في إطار مشروع تنموي يسعى—كما تعكسه رؤية المملكة العربية السعودية 2030—إلى تحقيق توازن بين الفاعلية الفردية والاستقرار الاجتماعي؟

وتبعاً لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز المقاربات الوصفية أو التقنية لموضوع التمكين الشبابي، من خلال مقارنة تحليلية نقدية تضع الشباب في قلب التحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع السعودي، وتتعامل مع التمكين بوصفه مشروعاً اجتماعياً طويل المدى تتحدد ملامحه من خلال التفاعل بين السياسات العمومية والبنى المؤسسية والتمثيلات القيمية والممارسات الفعلية للشباب، بما يسمح ببلورة نموذج سعودي للتنمية المتوازنة..

1) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تفكيك مفهوم التمكين الشبابي بوصفه بناءً اجتماعياً مركّباً، يتجاوز المقاربات التقنية والإجرائية الضيقة
2. تحليل العلاقة البنيوية بين التمكين والاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية في المجتمع السعودي.
3. إبراز حدود المقاربات السائدة في معالجة قضايا الشباب، وخاصة تلك التي تميل إلى اختزال التمكين في أبعاده الاقتصادية أو الأخلاقية.

4. بناء إطار نظري تركيبي يسمح بفهم التوتر الخلاق بين الفاعلية الفردية للشباب والانخراط الجماعي.
5. استشراف ملامح نموذج سعودي نظري للتنمية المتوازنة، يقوم على الجمع بين الاستقلال والمسؤولية.

(2) أسئلة الدراسة

تنطلق الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

كيف يُعاد تشكيل التمكين الشبابي في المملكة العربية السعودية عند تقاطع الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية، في ظل التحولات التنموية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية:

1. كيف تطوّر مفهوم التمكين الشبابي من مقارنة تقنية إلى مقارنة اجتماعية—رمزية مركبة؟
2. ما هي طبيعة العلاقة بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية لدى الشباب في المجتمع السعودي؟
3. كيف تسهم التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة في إعادة تشكيل شروط الفاعلية الشبابية داخل السياق السعودي؟
4. ما هي حدود المقاربات السائدة في تفسير العلاقة بين الفاعلية الفردية والتماسك الاجتماعي؟
5. ما هي الشروط النظرية التي يمكن أن تسهم في بلورة نموذج سعودي للتنمية المتوازنة؟

(3) حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بعدد من الحدود المنهجية والمعرفية تتمثل في الآتي:

حدود موضوعية : تركز الدراسة على التمكين الشبابي في أبعاده الاجتماعية والقيمية والتنموية، دون الخوض في التقييم الكمي لبرامج وسياسات التمكين.

حدود سياقية : تنحصر الدراسة في السياق الاجتماعي—الثقافي—السياسي للمملكة العربية السعودية.

حدود منهجية : دراسة نظرية تحليلية لا تعتمد البحث الميداني أو الأدوات الإحصائية.

حدود زمنية : تركز الدراسة على

(4) طبيعة الدراسة والمنهج المعتمد

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات النظرية التحليلية، إذ تسعى إلى مقارنة موضوع التمكين الشبابي من منظور سوسيولوجي يقوم على تحليل المفاهيم وتفسير العلاقات التي تربط بينها في سياق التحولات التنموية المعاصرة بالمجتمع السعودي، وتعتمد الدراسة على منهجًا تحليليًا—تركيبيًا نقديًا، يقوم على:

- تحليل المفاهيم المركزية وتفكيك خلفياتها الفلسفية والسوسيولوجية.

- قراءة نقدية للأدبيات والنماذج التفسيرية السائدة.
- إعادة تركيب المفاهيم ضمن إطار نظري ينسجم مع خصوصية السياق الاجتماعي في المجتمع السعودي.

5) أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدد من الاعتبارات العلمية والمعرفية، من أبرزها:

1. إسهامها في إثراء حقل دراسات الشباب والتنمية من منظور نظري يتجاوز المقاربات الاختزالية التي تحصر التمكين في أبعاده الاقتصادية أو التقنية.
2. تقديمها قراءة تحليلية معمقة لمفهوم التمكين الشبابي في السياق الاجتماعي للمجتمع السعودي.
3. توضيح العلاقة بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية وأثرها في تمكين الشباب. (تم الإضافة جديد)
4. الاسهام في بلورة نموذج نظري للتنمية المتوازنة، يمكن أن يشكل مرجعية تحليلية للباحثين وصنّاع القرار.

6) خطة مباحث الدراسة

تتوزع الدراسة على النحو الآتي:

- مقدمة عامة: تُحدد السياق العام للدراسة وتعرض الإشكالية والأسئلة والأهداف وأهمية الدراسة والمنهج.
- مدخل مفاهيمي: يضبط المفاهيم المركزية بوصفها مفاتيح تحليل لفهم موضوع التمكين الشبابي
- الفصل الأول: الإطار النظري المفسر للتمكين الشبابي.
- الفصل الثاني: النموذج السعودي للتمكين الشبابي: مقارنة نظرية للتنمية المتوازنة.
- الفصل الثالث: نحو نموذج سعودي نظري للتنمية المتوازنة. (يحذف هذا الفصل غير موجود)
- خاتمة عامة: تتضمن أهم الخلاصات النظرية وآفاق البحث

7) مدخل مفاهيمي: المفاهيم بوصفها مفاتيح تحليل وفهم

لا يمكن مقارنة قضايا التمكين الشبابي والتنمية الاجتماعية مقارنة علمية رصينة دون الوقوف عند المفاهيم التي تُستعمل لتوصيفها، ليس باعتبارها ألفاظاً محايدة أو أدوات وصفية جاهزة، بل بوصفها بناءات معرفية تحمل في طياتها تصوّرات ضمنية عن الإنسان والمجتمع والفعل والتنمية. فالمفاهيم، في العلوم الاجتماعية، لا تعكس الواقع كما هو فحسب، بل تُسهم في تشكيل طرق فهمه وتأويله، وتوجّه زوايا التحليل وحدود التفسير الممكن. بما يجعلها بناءات معرفية مشروطة بسياقاتها التاريخية والثقافية (الجابري، 1991).

وانطلاقاً من ذلك، تفترض هذه الدراسة أن المفاهيم المتداولة حول الشباب والتمكين والاستقلال والمسؤولية ليست مفاهيم ثابتة أو مكتملة الدلالة، بل هي مفاهيم إشكالية، تتغيّر مع تغيّر السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية. إذ إن مفاهيم

مثل الاستقلال الذاتي والفاعلية لا تُفهم بوصفها معطيات طبيعية أو ثابتة، بل بوصفها بناءات تاريخية واجتماعية تتغير بتغير الشروط والسياقات (لعروي، 1996: 11-14)

كما أن استخدام هذه المفاهيم دون تفكيك نقدي قد يؤدي إلى اختزال الظواهر المدروسة في أبعادها الإجرائية أو الخطائية، وإغفال تعقيداتها البنيوية والرمزية، وهو ما تبّنت إليه الأدبيات السوسيولوجية العربية في تحليلها للتحوّلات الاجتماعية المعاصرة (بركات، 2000: 29-31).

وتبرز أهمية ضبط المفاهيم في دراسة قضايا الشباب والتمكين في سياق التحوّلات الاجتماعية والتنمية، نظرًا لتعدد استعمالاتها في الأدبيات العلمية، وهو ما يساعد على فهم أدوار الشباب في هذه التحوّلات.

وفي سياق التحوّلات التنموية المتسارعة، كثيرًا ما يُستعمل مفهوم التمكين بوصفه شعارًا تنمويًا أو أداة تقنية، بينما يُستحضر الاستقلال الذاتي في إطار فردي ضيق، وتُختزل المسؤولية المجتمعية في معانٍ أخلاقية أو انضباطية. غير أن هذا الاستعمال التبسيطي للمفاهيم يحجب العلاقات التفاعلية التي تنسجها هذه المفاهيم فيما بينها داخل الواقع الاجتماعي، ويحول دون فهم التوترات البنيوية التي تنتجها داخل مسارات الشباب.

وفي ضوء ما سبق، تعتمد هذه الدراسة مقارنة مفاهيمية تحليلية ترى في المفاهيم مفاتيح للفهم والتفسير، لا مسلمات جاهزة. فهي لا تنطلق من تعريفات معيارية مغلقة، بل تسعى إلى بناء مفاهيم إجرائية مفتوحة، قادرة على استيعاب التداخل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيمية للتمكين الشبابي. ويتقضي ذلك تفكيك المفاهيم المركزية للدراسة، ليس كلٌّ على حدة، بل في علاقتها المتبادلة، بوصفها تشكّل شبكة دلالية واحدة تحكم منطق التحليل.

وعليه، سيتم التعامل مع مفاهيم التمكين الشبابي، والاستقلال الذاتي، والمسؤولية المجتمعية بوصفها مفاهيم تحليلية مترابطة، تسمح بفهم كيف يُعاد تشكيل علاقة الشباب بذواتهم ومجتمعهم، وكيف تتفاوض السياسات والمؤسسات والممارسات اليومية حول حدود الفاعلية الفردية والانخراط الجماعي. إن هذا المدخل المفاهيمي لا يهدف إلى تثبيت معانٍ نهائية، بل إلى تأسيس أرضية نظرية تمكّن من قراءة التمكين الشبابي كمسار اجتماعي دينامي، قابل للتوتر وإعادة التشكّل، ومفتوح على أفق نموذج تنموي متوازن.

8) التمكين الشبابي: من "حزمة برامج" إلى "قدرة على الفعل" داخل شروط اجتماعية

يُفهم التمكين الشبابي في هذه الدراسة بوصفه مفهومًا مركزيًا متعدد الأبعاد، لا يُختزل في دلالاته الإجرائية أو الخطائية، بل يُستند في بنائه إلى جذوره اللغوية ومرجعياته القيمية والفلسفية والاجتماعية-التنموية. فالتمكين، في أصله اللغوي، مشتق من الجذر (م ك ن) الذي يدل على الثبات والقدرة والاستقرار في الفعل؛ إذ يورد ابن منظور في لسان العرب أن التمكين يعني «جعل الشيء ثابتًا ممكنًا غير متزلزل»، وهو ما يفيد الانتقال من حالة الهشاشة وعدم الرسوخ إلى حالة من الاقتدار المستقر، لا مجرد الإتاحة المؤقتة أو المنح الظرفية. (ابن منظور، 1994 تم إضافة المرجع)

ويكتسب هذا المعنى اللغوي عمقاً قيمياً في التصور القرآني للتمكين، حيث يُقدّم بوصفه حالة مشروطة بالاستخلاف والمسؤولية، لا امتيازاً فردياً منفصلاً عن القيم أو المجتمع، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (الحج: 41)، وهو ما يجعل التمكين مقترناً بالفعل المسؤول والمساهمة في الصالح العام، لا بالقوة المجردة أو الاستقلال المنفصل.

أما فلسفياً، فيتصل مفهوم التمكين بسؤال القدرة على الفعل وتحقيق الإمكان الإنساني، أي الانتقال من القوة إلى الفعل ومن الإمكان النظري إلى التحقق الواقعي، ضمن شروط اجتماعية وتاريخية محددة، بما يجعل التمكين قدرة واعية على الفعل داخل عالم من الشروط والبنى، لا تحرراً مطلقاً منها. وهو ما ينسجم مع التصورات الفلسفية التي ترى الحرية والقدرة على الفعل بناءً تاريخياً-اجتماعياً لا معطى طبيعياً سابقاً على الشروط (العروي، 1996).

وفي امتداد هذا التصور، تُقارب الدراسة التمكين الشبابي بوصفه عملية اجتماعية وتنموية مركبة، لا تقتصر على توفير الموارد أو الفرص، بل تقوم أساساً على توسيع قدرة الشباب على الاختيار والفعل وصناعة المسارات الحياتية ذات المعنى. وفي هذا السياق، ينسجم مفهوم التمكين مع مقاربة القدرات التي طوّرها أمارتيا سن، والتي ترى أن جوهر التنمية لا يكمن في تراكم الموارد المادية في حدّ ذاتها، بل في توسيع الحريات الفعلية التي تمكّن الأفراد من أن يكونوا ويفعلوا ما يقدّرونه بوصفه ذا قيمة. (Sen, 1999, pp. 18–19).

ولا يتحقق هذا التمكين، وفق هذا المنظور، بمجرد إتاحة الخيارات نظرياً، بل بقدرة الأفراد الواقعية على تحويل هذه الخيارات إلى أفعال ومنجزات، وهو ما يستدعي الانتباه إلى الشروط الاجتماعية والمؤسسية والثقافية التي تُمكن أو تعيق ممارسة الوكالة الفردية. وفي هذا الإطار، تقترح نائلة كبير فهماً إجرائياً دقيقاً للتمكين باعتباره مساراً يتكوّن من ثلاث لحظات مترابطة: الوصول إلى الموارد، وممارسة الفاعلية أو الوكالة في اتخاذ القرار، ثم تحقيق المنجزات الناتجة عن هذا الاختيار (Kabeer, 1999, pp. 435–440). وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في تحليل أوضاع الشباب، لأنها تمنع اختزال التمكين في نتائجها الاقتصادية الظاهرة، وتُعيد الاعتبار إلى ديناميات صنع القرار وحدود الاستقلال الفعلي. كما يؤكد زيمرمان أن التمكين لا يمكن اختزاله في حالة نفسية أو شعور ذاتي بالكفاءة، بل يجب النظر إليه بوصفه عملية مستمرة تتفاعل فيها المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية، بحيث يُقاس التمكين بمدى اتساع فرص المشاركة، والسيطرة المدركة، والقدرة على التأثير في السياقات الاجتماعية المحيطة. (Zimmerman, 2000, pp. 43–45) وعليه، فإن التمكين الشبابي لا يتحقق خارج البنى الاجتماعية، بل من خلال إعادة التفاوض مع هذه البنى وتوسيع هوامش الفعل داخلها.

وفي ضوء ما سبق، لا يمكن فهم التمكين الشبابي في هذه الدراسة بوصفه نتاجاً حصرياً للسياقات المحلية، ولا بوصفه استجابة مباشرة أو تلقائية للتحويلات العالمية المرتبطة بالعمولة واقتصاد المعرفة والثقافة الكونية. فالتمكين، من جهة، يتشكل داخل سياقات محلية محددة تُنتج شروطه المادية والمؤسسية والثقافية، وتضبط إمكانات الوصول إلى الموارد وفرص المشاركة والاعتراف الاجتماعي، ومن دونها يغدو التمكين خطافاً مجرداً أو اندماجاً شكلياً هشاً. ومن جهة أخرى، يتحدد معنى التمكين وحدود فاعليته اليوم في أفق عالمي تنافسي، أعادت فيه التحويلات القيمية والتكنولوجية تعريف معايير الكفاءة

والعمل والنجاح والاستقلال، وربطت الفاعلية الفردية بقابلية الاندماج في فضاءات معرفية ومهنية عابرة للحدود. وعليه، تعتمد هذه الدراسة تصورًا للتمكين بوصفه مسارًا هجينًا يتشكل عند تقاطع المحلي والعالمي؛ حيث تُنتج شروط الفعل والاعتراف محليًا، بينما يُعاد تعريف معناها وقيمتها في أفق عالمي، بما يجعل التمكين عملية تتطلب إدارة توتر خلاق بين التجدر السياقي والانفتاح التنافسي، وهو ما يشكل أحد مرتكزات التفكير في نموذج تنموي متوازن.

وبناءً على ما سبق، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا إجرائيًا للتمكين الشبابي بوصفه مسارًا اجتماعيًا ديناميًا يُقاس بمدى انتقال الشباب من وضعيات الهشاشة إلى مواقع الفاعلية المستقرة، عبر توافر شروط محلية تتيح ممارسة الاختيار وتحمل نتائجه، والانخراط المسؤول في المجال الاجتماعي، مع القدرة على توظيف فرص العولمة والرقمنة وتحويلها إلى موارد فعلية ومعرفية ومهنية، بما يسمح بإنتاج إنجازات قابلة للتحقق في فضاء تنافسي عالمي متحوّل، دون اختزال التمكين في مؤشرات الإدماج الاقتصادي أو في خطابات التحفيز الفردي المعزولة عن السياقين الاجتماعي والثقافي.

ثانيًا: مفهوم الاستقلال الذاتي (Autonomie / Self-Autonomy)

لا يُفهم الاستقلال الذاتي في هذه الدراسة بوصفه حالة نفسية أو نزعة فردانية معزولة، بل باعتباره قدرة اجتماعية مُكتسبة على بناء المسار الذاتي واتخاذ القرار وتحمل نتائجه داخل شروط اجتماعية وتاريخية محددة. فالاستقلال لا يعني الانفصال عن المجتمع، بل يفترض مستوى من الاعتراف والموارد والكفايات يسمح للفرد بأن يكون فاعلاً في حياته لا مجرد منقذ لمسارات مفروضة عليه.

لغويًا، يحيل مفهوم الاستقلال إلى الانفصال النسبي عن الوصاية والقدرة على القيام بالشيء اعتمادًا على الذات غير أن هذا المعنى لا يُفهم هنا بمعناه العزلي، بل بوصفه تحررًا من التبعية المطلقة لا من الروابط الاجتماعية. ومن ثمّ فإن الاستقلال الذاتي لا يُقاس بغياب العلاقات بل بنوعيتها وبقدرتها الفرد على التفاوض داخلها.

فلسفيًا، يرتبط مفهوم الاستقلال الذاتي بتاريخ طويل من التفكير في الإرادة والعقل والحرية. فقد أسس إيمانويل كانط مفهوم الاستقلال (Autonomie) بوصفه قدرة الذات العاقلة على تشريع أفعالها أخلاقيًا، أي أن تكون خاضعة لقانون تضعه لنفسها، لا لإكراه خارجي.

غير أن هذا التصور الأخلاقي الخالص تعرّض لاحقًا لإعادة قراءة اجتماعية، خاصة في الفلسفات الحديثة والمعاصرة، التي أبرزت أن الاستقلال لا يتحقق خارج الشروط الاجتماعية والمؤسسية.

وفي هذا السياق، يقدّم أنطوني غيدنز تصورًا مركزيًا للاستقلال الذاتي في “الحداثة المتأخرة”، حيث تصبح الذات مشروعًا انعكاسيًا يُعاد بناؤه باستمرار في ظل تعدد الخيارات وتنامي المخاطر. فالاستقلال هنا لا يعني التحرر النهائي، بل إدارة دائمة للاختيار في سياق عدم اليقين. (Giddens, 1991)

في المستوى السوسولوجي، لا يُنظر إلى الاستقلال الذاتي كخاصية فردية خالصة، بل كنتاج لعلاقة معقدة بين الفاعل والبنية. فالأفراد لا يملكون نفس القدرة على الاستقلال لأنهم لا يمتلكون نفس الموارد ولا يتحركون داخل نفس الشبكات

ولا يحظون بنفس الاعتراف الاجتماعي. وهنا يتقاطع مفهوم الاستقلال مع مفاهيم: رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي والتموقع داخل البنى الطبقية والمؤسسية.

كما ينسجم هذا الفهم مع مقارنة أمارتيا سن، التي ترى أن الحرية لا تُقاس بما هو متاح نظريًا، بل بما هو قابل للتحقق فعليًا في ضوء القيود البنيوية. (Sen, 1999)

في السياق المعاصر، أعادت العولمة والرقمنة تعريف معنى الاستقلال الذاتي بعمق. فمن جهة، فتحت المنصات الرقمية واقتصاد المعرفة والعمل عن بُعد، فرصًا غير مسبقة لبناء مسارات ذاتية خارج الأطر التقليدية. ومن جهة أخرى أنتجت أشكالًا جديدة من الهشاشة، حيث يُحمّل الفرد مسؤولية النجاح والفشل في سوق عالمي شديد التنافسية دون ضمانات اجتماعية كافية.

وعليه، فإن الاستقلال الذاتي في زمن الرقمنة لا يعني فقط حرية الاختيار، بل القدرة على تحويل الفرص الرقمية والعالمية إلى مسارات مستقرة نسبيًا، دون السقوط في وهم الاستقلال المطلق أو في فردانية معزولة عن المجتمع.

وبناءً على ما سبق، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا إجرائيًا للاستقلال الذاتي بوصفه قدرة الشباب على بناء مشروع ذاتي واتخاذ قرارات حياتية ومهنية قابلة للتحقق في ضوء مواردهم وكفاياتهم وشبكاتهم الاجتماعية، مع تحمّل مسؤولية نتائج الاختيار والقدرة على توظيف إمكانات العولمة والرقمنة دون الوقوع في التبعية الهشة أو الفردانية المعزولة عن السياق الاجتماعي.

ثالثًا: مفهوم المسؤولية المجتمعية

لا تُفهم المسؤولية المجتمعية في هذه الدراسة بوصفها امتثالًا أخلاقيًا أو انضباطًا سلوكيًا مفروضًا من الخارج، بل باعتبارها قدرة مكتسبة على الانخراط الواعي في إنتاج الصالح العام داخل مجتمع حديث ومتغير. فهي ليست نقيضًا للاستقلال الذاتي، ولا قيدًا عليه، بل شرطًا لإمكان تحقيقه على نحو مستدام. ومن ثم، تُقاس المسؤولية المجتمعية بمدى مشاركة الأفراد في الفضاء العام، وبقدرتهم على تحويل الانتماء إلى فعل، والالتزام إلى مساهمة.

لغويًا، تحيل المسؤولية إلى تحمّل التبعية والاستعداد للمساءلة، بما يفيد أن الفعل المسؤول هو فعل قابل للمحاسبة وموجّه نحو غيره لا فعلًا ذاتيًا مغلقًا. وعليه، فإن المسؤولية المجتمعية لا تعني ذوبان الفرد في الجماعة بل انتظام علاقته بها على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة.

فلسفيًا، ترتبط المسؤولية بسؤال الحرية ذاتها فلا معنى لحرية غير مسؤولة، كما لا معنى لمسؤولية بلا قدرة على الاختيار. في هذا الإطار، تُفهم المسؤولية بوصفها الوجه الآخر للاستقلال الذاتي حيث يُفترض أن يكون الفاعل حرًا لِسؤال ومسؤولًا ليكون لِحريته معنى أخلاقي واجتماعي. ولقد أعادت الفلسفات الحديثة، خصوصًا ما بعد الليبرالية الكلاسيكية، التأكيد على أن الحرية الفردية لا تستقيم إلا داخل إطار معياري يحفظ إمكان العيش المشترك.

سوسيولوجيًا، تُقارب المسؤولية المجتمعية بوصفها آلية لإعادة إنتاج التضامن في المجتمعات الحديثة. فقد بين إميل دوركايم أن تطوّر المجتمعات لا يلغي الحاجة إلى التضامن، بل يعيد تشكيله، بحيث تصبح الروابط أكثر تعقيدًا وأقل مباشرة، لكنها لا تقلّ ضرورة لاستقرار المجتمع. (Durkheim, 1893/2014) وفي السياق المعاصر، يبرز مفهوم رأس المال الاجتماعي عند روبرت بوتنام، الذي يربط بين الثقة والشبكات والمعايير المشتركة من جهة، وبين قدرة المجتمعات على التنسيق وحلّ مشكلاتها من جهة أخرى. (Putnam, 2000)

وفي هذا المنظور، لا تُقاس المسؤولية المجتمعية بالنوايا أو الخطابات، بل بمستوى المشاركة الفعلية، وبقابلية الأفراد للعمل الجماعي، وبدرجة الثقة المتبادلة داخل المجتمع.

في سياق العولمة والرقمنة، تعرّض مفهوم المسؤولية المجتمعية لتحولات عميقة. فمن جهة، وسّعت الفضاءات الرقمية إمكانيات المشاركة والتعبير والعمل التطوعي العابر للحدود، ومن جهة أخرى أضعفت بعض أشكال الالتزام المحلي، وأعادت توجيه الانتماءات نحو فضاءات افتراضية أو مهنية معولمة. وعليه، تصبح المسؤولية المجتمعية اليوم رهانًا على إعادة وصل المحلي بالعالمي، وعلى تحويل الانفتاح الرقمي إلى مشاركة ذات أثر اجتماعي، لا إلى انسحاب فردي أو لامبالاة مدنية.

وبناءً على ما سبق، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا إجرائيًا للمسؤولية المجتمعية بوصفها قدرة الشباب على المشاركة الواعية والمستمرة في إنتاج الصالح العام، عبر الانخراط في شبكات الثقة والتعاون والمؤسسات، وتحمل تبعات الفعل والاختيار، مع توظيف إمكانيات العولمة والرقمنة في تعزيز المشاركة المجتمعية، دون تحويل المسؤولية إلى امتثال قسري أو خطاب أخلاقي منزوع الفاعلية.

رابعاً: التوتر الخلاق بين التمكين والاستقلال الذاتي والمسؤولية

لا تُقارب هذه الدراسة مفاهيم التمكين الشبابي، والاستقلال الذاتي، والمسؤولية المجتمعية بوصفها مستويات منفصلة أو متعارضة، بل بوصفها أبعاداً مترابطة لمسار اجتماعي واحد تحكمه توترات بنيوية لا يمكن إلغاؤها، بقدر ما يمكن إدارتها. فالتمكين يوسّع هوامش الفعل والاختيار، والاستقلال الذاتي يمنح هذا الفعل معنى مشروعًا ومُعاشًا، بينما تضفي المسؤولية المجتمعية على الاستقلال بعده الاجتماعي والأخلاقي. غير أن هذا الترابط ليس توافقيًا بطبيعته؛ إذ قد يتحول التمكين إلى فردنة اقتصادية إن انفصل عن المسؤولية، وقد ينقلب الاستقلال إلى عزلة إن لم يُسند بشبكات اجتماعية، كما قد تُفَرِّغ المسؤولية من معناها إن فُرضت دون تمكين فعلي. ومن هنا، تنطلق الدراسة من فرضية أن التنمية المتوازنة لا تتحقق بإلغاء هذا التوتر، بل بإدارته على نحو خلاق، بما يسمح بإنتاج فاعلية شبابية متجذّرة محليًا، منفتحة عالميًا، ومسؤولة اجتماعيًا.

الفصل الأول: الإطار النظري المفسّر للتمكين الشبابي

نحو مقارنة تركيبية للفاعلية، والاستقلال، والمسؤولية

1. مقارنة الفاعلية وبناء القدرة على الفعل: التمكين بوصفه توسيعًا للحرية الممكنة

يُعدّ مفهوم الفاعلية (Agency) من المفاهيم المحورية في التحليل السوسيولوجي المعاصر، لما يتيح من تجاوز المقاربات التي تحتل الأفراد في كونهم موضوعًا للتدخلات العمومية والسياسات الاجتماعية، نحو مقارنة ترى فيهم فاعلين قادرين على التأثير في مساراتهم الحياتية وفي محيطهم الاجتماعي، ضمن شروط بنيوية محددة. فالتمكن، في هذا المنظور، لا يُقاس بكمّ الموارد المتاحة أو بتنوّع الفرص المعروضة فحسب، بل بمدى قدرة الأفراد على تحويل هذه الموارد إلى أفعال ذات معنى، واتخاذ قرارات مؤثرة، وتحمل تبعاتها داخل سياقات اجتماعية ومؤسسية وثقافية معيّنة. (Giddens, 1984)

وتُعدّ مقارنة القدرات كما صاغها أمارتيا سن من أكثر الأطر النظرية اتساقًا مع هذا الفهم، إذ تعيد تعريف التنمية بوصفها عملية توسيع للحريات الفعلية، لا مجرد تحسين للمؤشرات الاقتصادية أو الاندماج في سوق العمل. فالحرية، في هذا الإطار، ليست معطًى تجريديًا، بل قدرة عملية على الفعل والاختيار، مشروطة بمدى قابلية الأفراد لتحويل الإمكانيات المتاحة إلى إنجازات محققة. (Sen, 1999, pp. 18–19) وعليه، فإن تمكين الشباب لا يتحقق بمجرد إتاحة التعليم أو فرص التوظيف، بل بمدى قدرة هذه الفرص على التحوّل إلى مسارات مستقرة ومختارة، تسمح للشباب بأن يكونوا فاعلين في تقرير مصائرهم، لا مجرد متلقين لنتائج السياسات العمومية.

ويكتسب هذا الطرح أهمية خاصة في السياق المعاصر، حيث تتزايد مسؤولية الأفراد عن بناء مساراتهم الذاتية في ظل تحولات عميقة في سوق العمل وأنماط العيش، وانتقال متسارع نحو اقتصاد معرفي ورقمي. فقد أصبحت المخاطر وعدم اليقين جزءًا بنيويًا من التجربة الاجتماعية، ما يجعل الفاعلية شرطًا أساسيًا لتجاوز الهشاشة. (Beck, 1992) غير أن هذه الفاعلية لا يمكن اختزلها في قدرة فردية نفسية أو خطاب “تخفيز الذات”، إذ إنها تظل نتاجًا لتفاعل مع بني اجتماعية وسياسات مؤسسية قد توسّع هوامش الفعل أو تُقيدها، وهو ما يمنع تحميل الشباب مسؤولية إخفاقات تعود في أصلها إلى اختلالات بنيوية أو سياقية.

وفي السياق السعودي، تكتسب مقارنة الفاعلية (Agency) دلالة تحليلية خاصة، لا بوصفها تعبيرًا عن خصوصية ثقافية مغلقة، بل باعتبارها نتاجًا لتفاعل تاريخي ومؤسسي بين الفاعل الاجتماعي، والبنية القيمية، ومسارات التحول التنموي. فالأدبيات السوسيولوجية التي اشتغلت على المجتمعات ذات البنى الجماعية تُبرز أن الفاعلية الفردية لا تُمارَس خارج أطر الاعتراف الاجتماعي والانتماء، بل تتشكّل من خلالهما، حيث يصبح الفعل مشروعًا بقدر ما يحظى بالاعتراف داخل منظومة من القيم والمعايير المشتركة. (Honneth, 1995) وعليه، فإن الفاعلية في هذا السياق لا تُقاس فقط بجرية الاختيار الفردي، بل بقدرة الفاعل على تحويل هذا الاختيار إلى مسار معترف به اجتماعيًا ومندمج مؤسسيًا ضمن البنى القائمة. (Giddens, 1984)

وتكتسب هذه القراءة وجاهتها في ضوء التحولات التي أطلقتها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي أعادت تعريف موقع الشباب داخل المشروع التنموي، ليس فقط بوصفهم قوة عمل، بل بوصفهم فاعلين في الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي. فقد أكدت الرؤية، صراحة، على تنمية القدرات، وتعزيز المشاركة، وبناء المسؤولية، باعتبارها عناصر

متراصة في مسار التمكين، وهو ما يعكس تصورًا للفاعلية يتجاوز منطق الاختيار الفردي المنعزل نحو فاعلية مؤطرة ضمن أهداف تنموية جماعية.

وتُظهر دراسات محلية وتحليلية حول الشباب وسوق العمل في المملكة العربية السعودية أن التحولات المرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع فرص التعليم العالي وبرامج التوطين وتنمية المهارات، لم تُلغ البعد الاجتماعي للفاعلية، بل أعادت تنظيمه ضمن صيغ جديدة من التفاوض بين المبادرة الفردية والتوقعات الاجتماعية والمؤسسية. فقد بيّن Steffen Hertog أن انخراط الشباب السعودي في سوق العمل لا يُحدّد بالكفاءة الاقتصادية فقط، بل يتأثر بأنماط الاعتراف الاجتماعي والاستقرار المهني (Hertog, 2017: 101–102)، في حين تشير تحليلات اقتصادية-اجتماعية أخرى إلى أن سياسات العمل الأخيرة أعادت توزيع أدوار الفاعلين بين الدولة، والسوق، والأسرة، دون إلغاء أيٍّ منها (Ramady, 2015: 218–219; Al-Dosary & Rahman, 2016: 54–55).

إن الانتقال نحو نماذج عمل أكثر مرونة يرافقه، في المقابل، سعيٌّ لإعادة إدماج الشباب ضمن أطر مؤسسية تضمن الاستقرار والمسؤولية، وهو ما يعكس فهمًا للتمكين بوصفه مسارًا ديناميًّا مشروطًا، لا حالة مكتملة تُمنح دفعة واحدة. ويتقاطع هذا المعطى مع التصورات البنوية للفاعلية التي ترى فيها عملية زمنية تتشكل عبر تفاعل الموارد، والدعم المؤسسي، والاعتراف الاجتماعي، لا خاصية فردية ثابتة (Mustafa Emirbayer & Ann Mische, 1998: 962–965).

وبهذا المعنى، تسمح قراءة التمكين الشبابي في السعودية من منظور الفاعلية بتجاوز كلٍّ من الاختزال الفردي الذي يفصل الفعل عن سياقه، والتفسير الثقافي الذي يجمّد المجتمع في نمط واحد، لصالح تحليل يربط قدرة الشباب على الفعل بموقعهم داخل بنى اجتماعية وتنموية متحوّلة، تسعى—في إطار رؤية 2030—إلى توسيع هوامش المبادرة الفردية دون فكّ ارتباطها بأفق المسؤولية والاندماج الاجتماعي.

2. الاستقلال الذاتي في أفق الفاعلية: من حرية الاختيار إلى بناء المشروع الذاتي

إذا كان التمكين يوسّع هوامش الفعل، فإن الاستقلال الذاتي يمنح هذا الفعل معناه الوجودي والاجتماعي. فالاستقلال، كما تعتمد هذه الدراسة، لا يعني الانفصال عن المجتمع أو القطيعة مع الأطر الجماعية، بل القدرة على بناء مشروع ذاتي داخل شبكة من العلاقات والالتزامات. ومن هذا المنظور، يصبح الاستقلال الذاتي شرطًا نوعيًّا للتمكين، لأنه يحوّل الفعل من استجابة ظرفية إلى مسار واعٍ ومقصود.

ففي المجتمعات الحديثة والمتأخرة، لم يعد الاستقلال الذاتي مسألة اختيار أخلاقي فردي فحسب، بل أصبح ضرورة بنيوية، إذ يُطلب من الأفراد أن «يصنعوا ذواتهم» في ظل تراجع الأطر التقليدية للتوجيه والضبط وتنامي منطق الاختيار الفردي. وقد بيّن Anthony Giddens أن الذات في هذا السياق تصبح «مشروعًا انعكاسيًّا» يُعاد بناؤه باستمرار في ظل تعدد الخيارات وتزايد المخاطر (Giddens, 1991: 32–34)، وعليه فإن الاستقلال لا يعني تحررًا نهائيًّا، بل إدارة دائمة للاختيار في سياق يتسم بعدم اليقين.

غير أن هذا الاستقلال إذا لم يكن مسنودًا بتمكين فعلي قد يتحول إلى عبء اجتماعي، حيث يُحمّل الشباب مسؤولية النجاح والفشل دون أن تتوفر لهم الشروط الواقعية لتحقيق الاختيار. وفي هذا المستوى يتقاطع الاستقلال الذاتي مع الفاعلية إذ لا يمكن الحديث عن استقلال دون قدرة على الفعل، كما لا معنى للفاعلية دون أفق ذاتي يوجهها. غير أن هذا التقاطع لا يخلو من توتر، فالاستقلال قد ينزلق إلى فردانية معزولة إذا لم يُدعم بشبكات اجتماعية ومؤسسية، وقد يُفرغ من محتواه إذا فُرض ضمن مسارات معيارية تُفنع الوصاية بخطاب الاختيار.

وفي سياق المجتمع السعودي، يكتسب هذا التوتر بعدًا خاصًا، حيث يتفاعل مطلب الاستقلال الذاتي مع منظومة قيمية وثقافية تُولي أهمية للانتماء والمسؤولية الجماعية الأمر الذي يجعل الاستقلال مسألة تفاوض اجتماعي لا قرارًا فرديًا خالصًا.

3. المسؤولية المجتمعية: الفاعلية في بعدها الجماعي

في مقابل هذا التركيز على الفاعلية والاستقلال، تبرز المسؤولية المجتمعية بوصفها البعد الذي يمنح التمكين والاستقلال معًا معناه الاجتماعي. فالمسؤولية، في هذا الإطار، لا تُفهم بوصفها قيدًا خارجيًا على الحرية، بل شرطًا لإمكانها داخل مجتمع حديث، إذ لا تتحقق الفاعلية الفردية في فراغ، بل داخل فضاء اجتماعي يتطلب حدًا أدنى من الثقة والتعاون والتضامن.

ومن منظور سوسيولوجي، تُعدّ المسؤولية المجتمعية آلية مركزية لإعادة إنتاج التماسك الاجتماعي في سياق يتسم بتضاد الفردانية وتحول أنماط التضامن. وقد بيّن إميل دوركايم أن المجتمعات الحديثة، رغم تعقدها وتمايز أدوارها، لا تستغني عن التضامن، بل تعيد تشكيله في صيغ جديدة تضمن استقرار النظام الاجتماعي واستمراره (Durkheim, 1893/2014). كما يبرز مفهوم رأس المال الاجتماعي عند روبرت بوتنام، الذي يربط بين الثقة والشبكات والمعايير المشتركة من جهة، وبين قدرة المجتمعات على التنسيق وحلّ مشكلاتها وتعزيز الفاعلية الجماعية من جهة أخرى (Putnam, 2000).

وفي هذا الإطار، لا تُقاس المسؤولية المجتمعية بالنوايا أو الخطابات الأخلاقية المجردة، بل بمستوى المشاركة الفعلية في الفضاء العام، وبقابلية الأفراد للانخراط في العمل الجماعي، وبدرجة الثقة المتبادلة التي تسمح بتحويل الانتماء إلى فعل اجتماعي ذي أثر. وتكتسب هذه المقاربة دلالة خاصة في السياق السعودي، حيث تشكّل التماسك الاجتماعي تاريخيًا من خلال تفاعل مركّب بين الروابط الأسرية والقبلية، والمنظومة الدينية، والدور المركزي للدولة في تنظيم المجال الاجتماعي. وقد أفرز هذا التفاعل نمطًا خاصًا من التضامن لا يقوم على الفردانية الليبرالية الصرفة، ولا على الذوبان الكلّي في الجماعة، بل على توازن بنيوي بين الالتزام الاجتماعي والفاعلية الفردية.

وتشير دراسات سوسيولوجية حول المجتمع السعودي إلى أن الدولة لعبت، منذ عقود، دورًا محوريًا في إعادة تنظيم التضامن الاجتماعي عبر سياسات الرعاية، والعمل، والتعليم، بما جعل المسؤولية المجتمعية ليست شأنًا أهليًا محضًا ولا التزامًا فرديًا معزولًا، بل ممارسة مؤطرة مؤسسيًا (Hertog, 2017)؛ (Hanieh, 2018) وفي هذا السياق، لم يؤدّ مسار

التحديث الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا إلى تفكك التماسك الاجتماعي، بقدر ما أعاد توزيع أدوار المسؤولية بين الأسرة، والدولة، والفرد، ضمن صيغ جديدة من المشاركة والانخراط.

كما تُظهر الأدبيات التي تناولت الشباب والعمل في المجتمع السعودي أن المسؤولية المجتمعية تُعاد صياغتها اليوم في ارتباط وثيق بالتمكين، حيث يُنتظر من الشباب أن يكونوا فاعلين اقتصاديًا ومهنيًا، ولكن أيضًا مندمجين اجتماعيًا ومشاركين في الشأن العام، وهو ما يجعل المسؤولية شرطًا لشرعية الفاعلية لا نقيضًا لها (Ramady, 2015)؛ Al-Dosary & Rahman, 2016). ففي هذا السياق، لا تُطرح المسؤولية المجتمعية بوصفها امتثالًا أخلاقيًا مفروضًا من أعلى، بل كإطار يضمن استدامة المبادرة الفردية داخل مجتمع يسعى إلى التوازن بين التحديث والاستقرار.

وتعكس رؤية المملكة العربية السعودية 2030 هذا التوجه بوضوح، من خلال تركيزها على بناء "مجتمع حيوي" يقوم على المشاركة، والعمل التطوعي، وتعزيز روح المواطنة والانتماء، بالتوازي مع دعم المبادرة الفردية وريادة الأعمال. ويشير هذا التوجه إلى إعادة تعريف المسؤولية المجتمعية بوصفها **مكونًا تمكينيًا**، يُدرج الفاعلية الفردية داخل أفق جماعي، ولا يحوّلها إلى مشروع فردي منفصل عن المجتمع.

وعليه، فإن المسؤولية المجتمعية في السياق السعودي لا يمكن فهمها بوصفها قيدًا على الاستقلال الذاتي، بل بوصفها الإطار الذي يضبط شروط ممارسته ويمنحه مشروعيته الاجتماعية. ومن ثمّ، يغدو تمكين الشباب مشروطًا بقدرتهم على التوفيق بين بناء مشاريعهم الذاتية والانخراط الواعي في إنتاج الصالح العام، وهو ما يجعل المسؤولية المجتمعية عنصرًا بنيويًا لا غنى عنه في أي تصور متوازن للتمكين الشبابي في المملكة.

4. التوتر الخلاق بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية في السياق السعودي

لا يُفهم التوتر بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية في هذه الدراسة بوصفه صراعًا أو تناقضًا قيميًا بين منطقتين متعارضتين، بل يُستعمل مفهوم **التوتر** هنا بوصفه مفهومًا تحليليًا يعبر عن علاقة ديناميكية تنظيمية تنشأ عن تفاعل منطقتين اجتماعيتين متمايزتين لكنهما غير متناقضتين جوهريًا، حيث يسمح هذا التفاعل بإعادة ضبط التوازن بين الفاعلية الفردية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي، بما يُسهم في إنتاج فاعلية اجتماعية أكثر استقرارًا وتوازنًا.

فالسوسيولوجيا المعاصرة تُظهر أن المجتمعات التي تمر بانتقالات هيكلية عميقة لا تلغي الأطر القيمية القائمة، بل تعيد ترتيبها ضمن صيغ جديدة من التوازن بين الفاعلية الفردية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي (Giddens, 1991)؛ Beck, 1992). وفي هذا الإطار، يكتسب الاستقلال الذاتي في السياق السعودي دلالة خاصة؛ إذ لا يُمارس كتحرر فردي مطلق من الروابط الاجتماعية، بل كقدرة تفاوضية على بناء مشروع ذاتي داخل منظومة من الالتزامات القيمية والمؤسسية. فالاستقلال هنا ليس خروجًا من الجماعة، بل إعادة تموضع داخلها، حيث تُقاس مشروعية الفعل الفردي بقدرته على الانسجام مع أفق اجتماعي أوسع، يثمن الاستقرار، والاعتراف، والمساهمة في الصالح العام.

وفي المقابل، لا تُطرح المسؤولية المجتمعية في التجربة السعودية بوصفها آلية ضبط أو قيدًا معياريًا يحدّ من حرية الشباب، بل كإطار تنظيمي يمنح الاستقلال معناه الاجتماعي ويضبط شروط ممارسته. فقد بيّنت الأدبيات التي تناولت الدولة والمجتمع في السعودية أن المسؤولية كانت تاريخيًا موزعة بين الأسرة، والمؤسسات الدينية، والدولة، قبل أن تُعاد صياغتها اليوم ضمن سياسات تنموية تُشجّع المشاركة والمبادرة، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي (Hertog, 2017)؛ Hanieh, (2018) وعليه، فإن المسؤولية لا تُنازع الاستقلال، بل تُؤطره وتمنع تحوّله إلى فردانية هشّة أو انعزال اجتماعي.

وتعكس رؤية السعودية 2030 هذا المنطق التوفيقى بوضوح، إذ تجمع بين خطاب تمكيني يشجع إلى المبادرة وريادة الأعمال وبناء المسارات الذاتية، وخطاب قيمي يؤكد على المواطنة، والعمل التطوعي، والمشاركة المجتمعية. ويشير هذا الجمع إلى إدراك مؤسسي بأن الاستقلال الذاتي، إذا لم يُدرج ضمن أفق مسؤول، قد ينتج أشكالًا جديدة من الهشاشة، كما أن المسؤولية، إذا فُرضت دون تمكين فعلي، قد تتحول إلى انضباط شكلية يفرغ الفاعلية من مضمونها.

وعليه، فإن التوتر بين الاستقلال والمسؤولية في السياق السعودي لا ينبغي حله عبر ترجيح أحد الطرفين، بل عبر إدارته بوصفه مصدرًا لإنتاج فاعلية شبابية متوازنة. فالتنمية المتوازنة لا تقوم على أفراد مستقلين بلا روابط، ولا على جماعة منضبطة بلا فاعلية، بل على شباب قادرين على بناء مشاريعهم الذاتية داخل أطر اجتماعية تمنح هذه المشاريع معناها واستقرارها. ومن هذا المنظور، يشكّل هذا التوتر الخلاق أحد المرتكزات النظرية الأساسية لبلورة نموذج سعودي للتمكين الشبابي، يجمع بين الاستقلال النسبي والمسؤولية المجتمعية في صيغة تنموية مستدامة.

الفصل الثاني

النموذج السعودي للتمكين الشبابي: مقارنة متوازنة بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية

تمهيد تحليلي

لا يكتمل فهم التمكين الشبابي دون الانتقال من تفكيك المفاهيم إلى اختبار قدرتها التفسيرية داخل سياق اجتماعي محدد. وفي هذا الإطار، لا تُقدّم التجربة السعودية في هذه الدراسة بوصفها نموذجًا معياريًا جاهزًا أو وصفة قابلة للتعميم، بل باعتبارها مسارًا تنمويًا عقلائيًا يحاول إدارة توتر بنيوي معقّد بين متطلبات الفاعلية الفردية، والاستقلال الذاتي، والحفاظ على التماسك والمسؤولية المجتمعية. ومن ثمّ، يهدف هذا الفصل إلى إبراز منطق هذا النموذج، وبيان وجاهته مقارنةً ببعض نماذج التمكين الشائعة، وصولًا إلى استخلاص دلالاته التحليلية وآفاقه التنموية.

أولاً: حدود نماذج التمكين الشائعة في معالجة قضايا الشباب

تُظهر الأدبيات التنموية أن مفهوم التمكين غالبًا ما يُوظف ضمن نماذج اختزالية، تتعامل مع الشباب إما بوصفهم موارد بشرية ينبغي تأهيلها لسوق العمل، أو أفرادًا مستقلين يُفترض أن ينجحوا بمجرد توفير الحد الأدنى من الفرص. ففي النموذج الأداتي-التقني، يُحتزل التمكين في برامج تدريب وتشغيل، تُقاس نجاعتها بمؤشرات الإدماج الاقتصادي، مع إغفال الأبعاد

القيمة والاجتماعية التي تمنح الفعل معناه واستقراره (Kabeer, 1999) أما في النموذج الفردي-الليبرالي، فيُفهم التمكين بوصفه تحريراً للاختيار الفردي، حيث تُنقل مسؤولية النجاح والفشل إلى الأفراد، في سياق لا تتكافأ فيه الشروط البنيوية ولا تتوزع فيه الموارد بالتساوي (Sen, 1999).

تكمن محدودية هذه النماذج في عجزها عن تفسير السياقات التي لا يُقاس فيها النجاح الفردي بالاستقلال الاقتصادي فقط، بل بمدى الاندماج الاجتماعي والاعتراف القيمي. فهي نماذج تفترض ضمناً أن توسيع الخيارات الفردية كافٍ لإنتاج فاعلية مستقرة، متجاهلة أن الاستقلال غير المؤطر قد يتحول إلى هشاشة، وأن التمكين المنزوع من بعده الاجتماعي قد يُنتج فردانية معزولة تضعف التماسك المجتمعي. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى مقارنة تتجاوز منطق المفاضلة بين الفرد والجماعة، نحو منطق التوازن بينهما.

ثانياً: منطق النموذج السعودي: التمكين كفاعلية مؤطرة اجتماعياً

ينطلق النموذج السعودي للتمكين الشبابي، كما تُحلله هذه الدراسة، من مسلّمة مفادها أن الفاعلية الفردية لا تتحقق في فراغ، بل داخل منظومة من القيم والعلاقات والمؤسسات. فالتمكين هنا لا يعني نقل الشباب مباشرة من وضعية التبعية إلى استقلال فردي كامل، بل بناء قدرة تدريجية على الفعل المسؤول، تُراعي خصوصية البنية الاجتماعية التي تحتل فيها الأسرة، والانتماء، والاعتراف الاجتماعي مكانة مركزية.

في هذا السياق، يُعاد تعريف الاستقلال الذاتي لا بوصفه قطعة مع المجتمع، بل كتحرر نسبي من الوصاية المطلقة، يسمح للشباب ببناء مشاريعهم الذاتية ضمن شبكة من الالتزامات المتبادلة. ويتقاطع هذا الفهم مع التحليل السوسيولوجي الذي يرى أن الاستقلال ليس خاصية فردية خالصة، بل نتاج تفاعل بين الموارد المتاحة، والدعم المؤسسي، والشرعية الاجتماعية (Giddens, 1991). وعليه، فإن الاستقلال غير المدعوم اجتماعياً لا يُنتج فاعلية مستقرة، بل يضاعف منسوب المخاطر، ويحمّل الأفراد مسؤوليات تفوق قدرتهم الفعلية.

ويُجسب للنموذج السعودي أنه لا يتعامل مع هذا التوتر عبر إنكاره أو حسمه لصالح أحد طرفيه، بل عبر إدارته. فالتمكين يُبنى باعتباره مساراً طويل المدى، تُوسّع فيه هوامش الاختيار تدريجياً، بالتوازي مع تعزيز الإحساس بالمسؤولية والانتماء. وبهذا المعنى، لا يُنظر إلى المسؤولية المجتمعية كقيد على الحرية، بل كشرط لاستدامتها داخل مجتمع يسعى إلى التحديث دون التفكك.

ثالثاً: المسؤولية المجتمعية من القيمة إلى البنية التنموية

تكتسب المسؤولية المجتمعية في النموذج السعودي بعداً بنيوياً يتجاوز الخطاب الأخلاقي المجرد. فهي ليست مجرد التزام معياري يُطلب من الشباب الامتثال له، بل إطار تنظيمي للفعل، يُعيد ربط الاستقلال الذاتي بأفق جماعي يمنح النجاح الفردي معناه الاجتماعي. ويظهر هذا الفهم تقاطعاً مع التحليل الدوركامي الذي يرى أن المجتمعات الحديثة، رغم تعقدها، لا تستغني عن أشكال متجددة من التضامن لضمان استقرارها. (Durkheim, 1893/2014)

في هذا الإطار، يُعاد تعريف المشاركة والمسؤولية بوصفهما جزءاً من مسار التمكين ذاته، لا مرحلة لاحقة له. فالشباب الممكّن هو ذاك القادر على المبادرة، وتحمل تبعات اختياراته، والمساهمة في الصالح العام، ضمن منظومة مؤسسية تعترف بالفعل وتمنحه شرعية. ومن هنا، يتجنب النموذج السعودي منزلقين متقابلين: فردانية تُفرض التمكين من بعده الاجتماعي، وضبطاً قيمياً يُفرض الاستقلال من مضمونه.

رابعاً: دلالات النموذج السعودي وآفاقه التنموية (تضمين سياساتي هادئ)

تُظهر القراءة التحليلية لهذا النموذج أن قوته لا تكمن في تقديم حلول جاهزة، بل في إعادة ترتيب الأولويات التنموية. فالتمكين لا يُقاس فقط بسرعة الإدماج الاقتصادي، بل بمدى إنتاج فاعلية مستقرة، واستقلال مسؤول، ومشاركة مجتمعية ذات معنى. وهذا يفتح أفقاً مختلفاً لتقييم سياسات الشباب، يتجاوز المؤشرات الكمية نحو مؤشرات نوعية، مثل الاستقرار المهني، والاعتراف الاجتماعي، وقدرة الشباب على التوفيق بين المشروع الذاتي والانتماء الجماعي.

كما يبرز هذا النموذج أهمية الانتقال من مقاربات قطاعية للتمكين إلى رؤية نسقية، تُنسّق بين سياسات العمل، والتعليم، والمشاركة المجتمعية، بما يمنع تفكيك تجربة الشباب إلى برامج معزولة. ومن دون التصريح بتوصيات إجرائية مباشرة، يُفهم من هذا التحليل أن فعالية السياسات العمومية ترتبط بقدرتها على حماية الشباب من الفردنة القسرية باسم المرونة، وعلى إدماج المسؤولية المجتمعية في صميم مسارات التمكين، لا في هامش الخطاب.

خاتمة الفصل

يُبين هذا الفصل أن النموذج السعودي للتمكين الشبابي لا يقوم على نفي الاستقلال الذاتي ولا على تقييده، بل على إعادة إدراجه داخل أفق اجتماعي يُعطي للفعل الفردي معناه واستدامته. وهو نموذج لا يدّعي الكونية، لكنه يقدم قراءة متوازنة لكيفية إدارة التوتر البنوي بين الفاعلية والمسؤولية في سياق تنموي سريع التحوّل. وبهذا المعنى، تُسهم هذه الدراسة في بلورة تصور تحليلي يُنصف خصوصية التجربة السعودية، ويمنحها مكانة مرجعية في التفكير في نماذج تمكين شبابي تتجاوز الاختزال، وتسعى إلى تنمية متوازنة ومستقرة.

خاتمة الدراسة

سعت هذه الدراسة إلى تفكيك مفهوم التمكين الشبابي خارج مقارباته التقنية والاختزالية، من خلال إعادة بنائه ضمن نسق تحليلي يربط بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية بوصفهما بعدين متلازمين لمسار اجتماعي واحد. وقد أظهر التحليل أن التمكين لا يتحقق بمجرد توسيع فرص الاختيار الفردي أو تحسين مؤشرات الإدماج الاقتصادي، بل يتأسس على قدرة الشباب على تحويل الفاعلية الفردية إلى ممارسة اجتماعية معترف بها، وقابلة للاستدامة داخل منظومة قيمية ومؤسسية محددة.

وقد مكن الاشتغال على مفهوم **التوتر الخلاق** من تجاوز التصورات الثنائية التي تفصل بين الاستقلال والمسؤولية أو تضعهما في علاقة تعارض، لصالح فهم دينامي يرى في هذا التوتر شرطاً لإنتاج التوازن لا علامة على اختلاله. فالاستقلال الذاتي، حين يُفصل عن أفق المسؤولية، قد ينزلق إلى فردانية هشّة تُحمّل الشباب أعباء الاختيار دون ضمانات اجتماعية، في حين أن المسؤولية، حين تُفرض دون تمكين فعلي، قد تتحول إلى انضباط شكلي يُفرغ الفاعلية من مضمونها. ومن ثم، فإن إدارة هذا التوتر تمثل رهاناً مركزيًا في أي تصور جاد للتمكين الشبابي.

وفي هذا السياق، بيّنت الدراسة أن التجربة السعودية توفر أرضية تحليلية غنيّة لفهم هذا التوازن، لا بوصفها حالة استثنائية ثقافيًا، بل كنموذج تنموي يسعى إلى إعادة تركيب العلاقة بين الفرد والمجتمع في ظل تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة. فقد أظهرت قراءة السياسات والتحول المرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030 أن تمكين الشباب يُطرح ضمن أفق مزدوج: تعزيز المبادرة والاستقلال المهني من جهة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية من جهة أخرى. ويعكس هذا التوجه إدراكًا مؤسسيًا بأن الفاعلية الفردية لا تكون منتجة إلا إذا اندرجت ضمن مشروع جماعي يمنحها المعنى والاستقرار.

وتتمثل الإضافة العلمية الأساسية لهذه الدراسة في تقديمها إطارًا نظريًا تفسيريًا يسمح بفهم التمكين الشبابي كمسار اجتماعي مركّب، لا كنتيجة تقنية أو خطاب معياري، وفي إبرازها لإمكان بلورة نموذج سعودي للتنمية المتوازنة يقوم على إدارة واعية للتوتر بين الاستقلال الذاتي والمسؤولية المجتمعية. وهو إطار يمكن أن يشكّل مرجعية تحليلية لدراسات لاحقة في سوسيولوجيا الشباب والعمل، سواء داخل السياق السعودي أو في سياقات تشهد تحولات تنموية مماثلة.

وفي الختام، تفتح هذه الدراسة أفقًا بحثيًا يتجاوز سؤال “كيف نمكّن الشباب؟” إلى سؤال أعمق حول أي نوع من الفاعلية ننتج، وداخل أي علاقة اجتماعية. كما تدعو إلى مزيد من البحث النظري والمقارن حول أشكال التمكين في المجتمعات غير الغربية، بما يسمح بإغناء النقاش السوسيولوجي حول التنمية والعمل، وإعادة تشكيل العلاقة بين الفرد والمجتمع في زمن التحولات الكبرى.

قائمة المراجع

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب (ط3). بيروت: دار صادر.
- الجابري، محمد عابد. (1991). *بنية العقل العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بركات، حليم. (2000). *المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الأحوال والعلاقات*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العروي، عبد الله. (1996). *مفهوم الحرية*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2023). *التركيبة السكانية للسكان في المملكة العربية السعودية وفق تقديرات منتصف عام 2023*. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.

Al-Dosary, A. S., & Rahman, S. M. (2016). Saudization (Nitaqat) and the Saudi labor market. *Human Resource Development International*, 19(4), 1–15.

Beck, U. (1992). *Risk society: Towards a new modernity*. London: Sage.

Durkheim, É. (2014). *The division of labor in society* (W. D. Halls, Trans.). New York: Free Press. (Original work published 1893)

Emirbayer, M., & Mische, A. (1998). What is agency? *American Journal of Sociology*, 103(4), 962–1023.

Giddens, A. (1984). *The constitution of society: Outline of the theory of structuration*. Cambridge: Polity Press.

Giddens, A. (1991). *Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age*. Cambridge: Polity Press.

Hanieh, A. (2018). Money, markets, and monarchies: The Gulf Cooperation Council and the political economy of the contemporary Middle East. Cambridge: Cambridge University Press.

Hertog, S. (2017). State and private sector in Saudi Arabia. London: Hurst.

Honneth, A. (1995). The struggle for recognition: The moral grammar of social conflicts. Cambridge: Polity Press.

Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and Change*, 30(3), 435–464.

Kingdom of Saudi Arabia. (2016). Vision 2030. Riyadh: Government of Saudi Arabia.

Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. New York: Simon & Schuster.

Ramady, M. (2015). The Saudi Arabian economy: Policies, achievements, and challenges. New York: Springer.

Sen, A. (1999). Development as freedom. Oxford: Oxford University Press